

# تعطل صرف المعاشات يفضح فشل رقمنة التأمينات ويكشف إهدار المال العام وانتهاك الحق الدستوري للملايين



الأربعاء 15 أبريل 2026 09:00 م

تصاعدت خلال الأسابيع الأخيرة أزمة تعطل صرف المعاشات في مصر بعد فشل تطبيق النظام الإلكتروني الجديد داخل هيئة التأمينات الاجتماعية، وهي أزمة ضربت واحدا من أكثر الملفات حساسية واتصالا بحياة المواطنين اليومية

الأزمة لم تتوقف عند حدود الأعطال الفنية أو بطء الخدمة، بل امتدت إلى وقف مستحقات عدد كبير من الخارجين على المعاش منذ يناير، وإلى تكديس المواطنين داخل الفروع، وعودة العمل اليدوي بعد إنفاق تجاوز 1 مليار جنيه على مشروع قيل إنه جاء للتطوير. هذا المسار كشف أن حكومة الانقلاب دفعت أصحاب المعاشات إلى مواجهة مباشرة مع الفوضى الإدارية، ثم تركتهم أمام شبائيك مغلقة ووعود مؤجلة، رغم أن المعاش ليس منحة إدارية بل حق اجتماعي ودستوري ثابت

الأخطر أن الوقائع المعلنة تضع الأزمة في سياق أوسع من مجرد خلل عابر في برنامج جديد. النائب أحمد السنجيدي قال بوضوح إن التطبيق جرى دون جاهزية كاملة، وإن النتيجة كانت شللا في الخدمات، وتعطيل تحديث بيانات المنشآت والمؤمن عليهم، وتوقف إصدار الشهادات التأمينية، إلى جانب تأخر صرف المعاشات الجديدة لأشهر متتالية

وفي الوقت نفسه، تؤكد المادة 17 من الدستور أن الدولة تكفل خدمات التأمين الاجتماعي، وأن أموال التأمينات والمعاشات حق للمستفيدين منها وتضمنها الدولة. وعندما تتعطل المنظومة بهذا الحجم، فإن الأزمة تتحول من فشل إداري إلى مساس مباشر بحقوق ملايين المواطنين الذين يفترض أن تكون الدولة ضامنة لها لا معطلة لها

## بداية الأزمة من يناير ونقطة الانفجار في مارس

مع بداية يناير 2026 بدأت شكاوى متصاعدة من أصحاب معاشات جدد لم يتمكنوا من صرف مستحقاتهم، ثم اتسع نطاق الأزمة مع استمرار التعطيل من شهر إلى آخر، حتى تحولت الشكاوى الفردية إلى حالة غضب جماعي داخل فروع التأمينات. النائب أحمد السنجيدي وثق هذه النقطة حين أكد أن عددا كبيرا من المواطنين حرموا من دخلهم الرئيسي لأكثر من 3 أشهر، وهو ما أصاب آلاف الأسر بضرر مباشر في ظل موجة الغلاء الحالية

ثم زادت الأزمة حدة بعد بدء التطبيق التجريبي لملف التحول الرقمي داخل هيئة التأمينات الاجتماعية اعتبارا من 24 مارس 2026، بحسب ما أورده اتحاد أصحاب المعاشات في مطالبته بتشكيل لجنة تقصي حقائق مستقلة. هذا التوقيت مهم لأنه يكشف أن مرحلة التشغيل لم تُبْنِ على اختبار كاف أو انتقال تدريجي منظم، بل جرت بينما الخدمات الأساسية لا تحتل أي ارتباك، وعلى رأسها صرف المعاشات وإثبات الحقوق التأمينية

وفي هذا السياق، قدم كامل السيد، نائب رئيس اتحاد أصحاب المعاشات والخبير التأميني، وصفا مباشرا لما جرى حين قال إن التطبيق التجريبي كشف أزمة حقيقية داخل المنظومة، تمثلت في توقف عدد كبير من الخدمات التأمينية وتعطل صرف المعاشات الجديدة والتعديلات المرتبطة بها، إلى جانب تصاعد شكاوى المواطنين دون حلول حاسمة. هذا التقييم يكتسب وزنه لأنه صادر عن خبير تأميني يتابع الملف من داخل دائرة المتضررين لا من خارجها

## أكثر من 1 مليار جنيه أنفقت والنتيجة شلل وعودة إلى الورق

بعد اتساع الشكاوى، خرجت التفاصيل المالية والإدارية لتكشف أن الأزمة ليست فقط في سوء التشغيل، بل في طريقة اتخاذ القرار من

الأصل] النائب أحمد السنجدي أعلن أن ما يزيد على 1 مليار جنيه أنفق على تطوير النظام وعلى التعاقد مع نظام إدارة علاقات المتعاملين، لكن التطبيق العملي انتهى إلى شلل كامل في الخدمات] هذا الرقم يضع المال العام في قلب القضية، لأن حجم الإنفاق كان يفترض أن يضمن انتقالاً آمناً لا انهياراً شاملاً]

ثم أوضح السنجدي أن من بين أسباب الأزمة إيقاف العمل بالنظام القديم قبل التأكد من كفاءة النظام الجديد، مع غياب خطة واضحة لتطوير البنية التحتية قبل التنفيذ، إلى جانب التراجع عن الأرشفة الإلكترونية والعودة إلى العمل اليدوي] هذا التسلسل يكشف أن الخلل لم يبدأ من شاشة متوقفة أو خادم معطل، بل بدأ من قرار إداري اتخذ من أعلى دون تجهيز مؤسسي كاف، ثم ترك المواطن وحده ليدفع التكلفة]

وفي قراءة أوسع لهذا المسار، قال المهندس زياد عبد التواب، أستاذ التحول الرقمي وعضو لجنة التحول الرقمي بمجلس الوزراء، إن التحول الرقمي الشامل يقوم على منظومة متكاملة تشمل التطبيقات التشاركية والتوقيع الإلكتروني والرقمنة المؤسسية] وبالقياس إلى هذا التعريف، فإن ما حدث في هيئة التأمينات يكشف أن الحكومة نقلت واجهة الخدمة قبل أن تستكمل شروط المنظومة المتكاملة، فتعطل المسار كله عند أول اختبار اجتماعي واسع]

### الحق الدستوري تحت التعطيل واتساع الفجوة على حساب أصحاب المعاشات

تتحول الأزمة إلى مستوى أشد خطورة عندما توضع بجوار النصوص الدستورية والقانونية الحاكمة لملف المعاشات] المادة 17 من الدستور تنص صراحة على أن الدولة تكفل خدمات التأمين الاجتماعي، وأن أموال التأمينات والمعاشات أموال خاصة حق للمستفيدين منها، وتضمنها الدولة] كما تؤكد الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي أن زيادة المعاشات السنوية تستحق في 1 يوليو من كل عام وفقاً لقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات رقم 148 لسنة 2019، وهو ما يعني أن انتظام الصرف أصل قانوني لا تفصيل إداري ثانوي]

غير أن الواقع المالي لأصحاب المعاشات يكشف أن التعطل الحالي يضرب فئة تعاني أصلاً من هشاشة معيشية كبيرة] الباحث الاقتصادي والعمالي إلهامي الميرغني كتب في ديسمبر 2025 أن الحد الأدنى للمعاش ارتفع إلى 1755 جنيهًا اعتباراً من 1 يناير 2026، بينما بلغ الحد الأدنى للأجور 7000 جنيه آنذاك، ثم ارتفع لاحقاً إلى 8000 جنيه للعاملين بالدولة اعتباراً من يوليو 2026. هذه الفجوة تعني أن أي تأخير في صرف المعاش لا يوقف دخلاً مريحاً، بل يقطع مورداً محدوداً بالكاد يلامس أساسيات المعيشة]

ثم يكتمل المشهد عندما يشدد الميرغني على ضرورة أن تنص القوانين على زيادات سنوية بنفس نسبة التضخم، لأن الزيادات المحدودة مع الغلاء تعني عملياً تآكل الدخول] وعندما يُضاف هذا التآكل المستمر إلى تعطل الصرف نفسه، فإن أصحاب المعاشات يواجهون ضربتين في وقت واحد: قيمة ضعيفة للمعاش من جهة، وانقطاع المعاش نفسه من جهة أخرى] لذلك تبدو الأزمة الحالية اختباراً سياسياً وأخلاقياً للدولة قبل أن تكون مجرد خلل في الإدارة الإلكترونية]

لهذا لم يعد ممكناً التعامل مع أزمة تعطل صرف المعاشات بوصفها حادثاً فنياً محدوداً أو مشكلة انتقال مؤقتة بين نظامين] الوقائع المنشورة تقول إن الأزمة بدأت منذ يناير، وتفاقت بعد تشغيل تجريبي في 24 مارس، وترافقت مع إنفاق يتجاوز 1 مليار جنيه، وانتهت إلى تعطيل خدمات أساسية وحرمان آلاف الأسر من دخلها الرئيسي]

كما تقول النصوص الدستورية إن أموال المعاشات حق مضمون للمستفيدين، لا ملفاً قابلاً للتجريب المرتبك] لذلك فإن فتح تحقيق عاجل، ومحاسبة المسؤولين، وصرف المستحقات المتأخرة فوراً، وإعادة بناء المنظومة على أساس الكفاءة لا الدعاية، لم يعد مطلباً سياسياً فقط، بل صار الحد الأدنى المطلوب لوقف هذا العبث المنظم بحقوق ملايين المصريين]